

الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية

(العدد ١٠٧) يوم الخميس ٦ ربيع الثاني سنة ١٣٣٩ - ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠ (السنة الحادية والتسعون)

وزارة الحقانية

قرار بتعديل يوم جلسة محكمة جزئية

وزير الحقانية

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من لائحة الاجراءات الداخلية للحاكم الأهلية الصادرة في ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ ؛
وعلى خطاب محكمة قنا الأهلية نمرة ١٠١٦ ؛

قرر ما يأتي :

مادة ١ - تكون احدي جلستي المدني والتجاري الجزئي والمستأنف بمحكمة ادفو الجزئية في يوم الثلاثاء أسبوعيا بدلا من يوم الاثنين .
٢ - يعمل بهذا القرار من ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٠ م
تحريرا في ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٠ (٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٣٩) أحمد ذو الفقار

قرار بإلغاء جلسة محكمة بيا الجزئية

وزير الحقانية

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من لائحة الاجراءات الداخلية للحاكم الأهلية الصادرة في ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ ؛
وعلى خطاب محكمة بني سويف الأهلية نمرة ١١٩٣ ؛

قرر ما يأتي :

مادة ١ - تمى جلسة اجنح الجزئية وانخالفات الجزئية والمستأنف المحدد لها يوم الاثنين أسبوعيا بمحكمة بيا الجزئية .
٢ - يعمل بهذا القرار من أول يناير سنة ١٩٢١ م
تحريرا في ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٠ (٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٣٩) أحمد ذو الفقار

وزارة الأشغال العمومية

قرار رقم ٩٨ بالاستيلاء على جزئين من المسناة ملك وريثة الوصيفي محمد سويدان الخريبي بناحية المنزلة بمركز دكرنس بمديرية الدقهلية

وزير الأشغال العمومية

بعد الاطلاع على المرسومين الصادرين بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٩ و ٩ أغسطس سنة ١٩٢٠ بتزاع ملكية الجزئين البالغة مساحتهما ٢٤٣١٠

إرادات سلطانية - قوانين - مراسيم عالية - قرارات

ملخص

قانون نمرة ٤٨ لسنة ١٩٢٠ بتعديل المادة ١١٧ من القانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١١ الخاص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية المتعلقة بموجب القانون نمرة ٣٨ لسنة ١٩٢٠
قرار بتعديل يوم جلسة محكمة جزئية .
قرار بإلغاء جلسة محكمة بيا الجزئية .
قراران رقم ٩٨ و ٩٩ بالاستيلاء على جزئين من مسناة وريث من غدار .

قانون نمرة ٤٨ لسنة ١٩٢٠

بتعديل المادة ١١٧ من القانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١١ الخاص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية المتعلقة بموجب القانون نمرة ٣٨ لسنة ١٩٢٠

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة ١١٧ من القانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١١ الخاص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية المتعلقة أخيرا بموجب القانون نمرة ٣٨ لسنة ١٩٢٠ ؛

وبناء على ما اقترحه مجلس الأزهر الأعلى ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛
رسمنا بما هم آت :

مادة ١ - تعدل المادة ١١٧ من القانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١١ المتعلقة بموجب القانون نمرة ٣٨ لسنة ١٩٢٠ على الوجه الآتي :

”لا يجوز الجمع بين راتين مقترين أو أكثر سواء في ميزانية الحكومة أو في ميزانية وزارة الأوقاف أو في ميزانية الأزهر . ويستثنى من هذا الحكم شيخ الجامع الأزهر ومشايخ المذاهب أو أتباعهم على أن لا يزيد عدد المرتبات على ثلاثة في أي واحد بالنسبة لأولهم وعلى اثنين بالنسبة للباقيين“ .

٢ - على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا القانون م

صدر برأى عايد في ٣ ربيع الثاني سنة ١٣٣٩ (١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء

محمد توفيق نسيم